نغوم، أميناتا لويس رونيني (غامبيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

بيان مقدم من جمهورية غامبيا وفقا للفقرة ٤(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة (ICC-ASP/3/Res. 6).

قررت حكومة غامبيا، وفقا للفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦، تسمية السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الموظفة القانونية حاليا بقسم إدارة المحكمة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مرشحة لانتخابها لشغل أحد المناصب القضائية الشاغرة في المحكمة الجنائية الدولية خلال الانتخابات التي ستجري أثناء الاستئناف الأول للدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

ووفقا للفقرة ٤ (ب) من المادة ٣٦ يشار إلى أن السيدة أميناتا نغوم زمبابوية الأصل، متزوجة من أحد الرعايا الغامبيين منذ شباط/ فبراير ١٩٨١ و قد عملت في القضاء الغامبي في الفترة من آذار/ مارس ١٩٨٠ إلى أيار/ مايو ١٩٩٤ وعادت إليه مجددا طيلة الفترة من آذار/ مارس ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تعمل بصفة حرة في المجال القانوني طيلة الفترة من أيار/ مايو ١٩٩٤ إلى آذار/ مارس ١٩٩٨ وهى الفترة نفسها التي شغلت فيها منصب مستشار أقدم لدى لجنة التحقيق في إدارة شؤون الأراضي. وفي عام ١٩٩٨ وحين كانت السيدة نغوم مساعدة للمحكمة منحت جواز سفر دبلوماسي غامبي وأذن لها بالاحتفاظ به. وحين وفدت على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٩) كانت السيدة نغوم تسافر مستخدمة جواز السفر الدبلوماسي الغامبي حيث أنها كانت مسافرة من غامبيا عن طريق المملكة العربية السعودية. وقد طلبت من الأمين العام أن يأذن لها باستخدام الجنسية الغامبية عملا بالمادة ١٠٤-٨ [(١)]من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب ترشح السيدة نغوم بوصفها مواطنة غامبية.

(١) وتتوفر في السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (٣) (أ) (ب) و(ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على النحو التالي:

(أ) تتحلى السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوفر فيها المؤهلات المطلوبة في دولة غامبيا للتعيين في أعلى المناصب القضائية طبقا للفقرة ٣(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وأثبتت السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم كفاءتها في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة سواء بصفة قاض أو مدع عام أو محام. وانخرطت في سلك

(١) تنص المادة ١٠٤-٨ من النظام الإدارى للامم المتحدة على مايلى : " إذا منح موظف، بشكل قانونى،جنسية أكثر من دولة واحدة، أعتبرت جنسية الموظف، لأغراض النظام الاساسى للموظفين والنظام الإداري للموظفين، هي جنسية الدولة التي يرى الأمين العام أن الموظف مرتبط بها ارتباطاً أوثق من ارتباطه بغيرها.

المحاماة في انكلترا ومقاطعة ويلز (تموز/ يوليه ١٩٧٩) بصفتها عضواً في جمعية لنكن إن (١٩٧٧). وهي محامية مؤهلة تنتمي إلى نظام القانون العام ولها خبرة تمتد لأكثر من ٢٩ سنة من العمل القانوني وطنيا ودوليا. وقد عملت السيدة نغوم في سلك القضاء الغامبي بوصفها مساعدة في مجال القضاء (١٩٩٨ – ١٩٩٩) ورئيسة للمحكمة العليا (١٩٩٠ – ١٩٩٤) وقاضية صلح (١٩٨٠ – ١٩٩٠) مثلما يتبين ذلك من سيرتها الذاتية. وقد قامت على هذا الأساس بالفصل في العديد من القضايا الجنائية التي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر، جنوح الأحداث والتعدي على الغير مع إلحاق الضرر البدني به الذي يستهدف فردا من أفراد الحزب المعارض والعنف المترلي وامتلاك المخدرات و/ أو الاتجار والسرقة اللذين يرتكبهما الموظفون العموميون ولا سيما المفتشون من الشرطة والمسئولون عن خزائن الوزارات. وقد نظرت في جرائم الاغتصاب والسرقة والخيانة و القتل. وبوصفها قاضية صلح ورئيسة المحكمة العليا قامت السيدة نغوم بتدوين واستصدار القرارات والأحكام والآراء والأوامر ونسقت العمل القضائي وسهرت على سلامة أدائه بمحاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. وقد أشرفت على تدريب الموظفين القانونيين ووفرت الدعم لهم في المجال القضائي وبصفتها رئيسة للمحكمة العليا أسدت المشورة للجنة الخدمة القضائية التي يرأسها رئيس القضاة في غامبيا في سبيل تعيين الموظفين القضائيين على مختلف مراتبهم.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، مارست السيدة نغوم المهنة القانونية بصفة حرة وقد تبنت أثناء هذه الفترة الترافع في قضايا جنائية ومدنية أمام المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. وقامت بمقابلة العديد من الموكلين والشهود وأعدت المرافعات والإشعارات بالاستئناف وملخصات الاستئناف فضلا عن أنها اضطلعت بالدفاع أمام محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف على التوالي. وقامت بدور المستشار الأقدم للجنة التحقيق في إدارة شؤون الأراضي مكلفة من طرف الحكومة الغامبية (١٩٩٤ – ١٩٩٨).

(ج) ووفاء منها بالفقرة ٣ (د) من المادة ٣٦ أثبتت السيدة نغوم كفاءتها في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واكتسبت خبرة كبيرة في مجال الممارسة القانونية مما له صلة بالعمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة. وخلال أعمالها كموظفة مدنية دولية (١٩٩٩ – حتى الآن) بصفتها موظفة قانونية تابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث كانت نائبة لرئيس قسم إدارة المحكمة بصفتها الموظفة المسؤولة ومنسقة لإدارة شؤون الدائرة الابتدائية الأولى (١٩٩٩-٢٠٠١)، ورئيسة وحدة دعم دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية لرواندا في لاهاي (٢٠٠١-٢٠٠٣) ونائبة رئيس وموظفة مسؤولة في قسم محامى الدفاع وإدارة الاحتجاز (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) و(٢٠٠٦ إلى الآن) بصفة موظفة قانونية ومنسقة لقسم إدارة المحكمة.

(د) وأثناء أدائها للوظائف المنوطة بها شاركت السيدة نغوم، بصفتها ممثلا للمسجل، في أنشطة مختلف الدوائر فاكتسبت بذلك خبرة بجميع مراحل المحاكمة وأمكنها الوقوف على الإجراءات التمهيدية والأولية وإجراءات الاستئناف والنقض بهذه المحكمة المخصصة. بالإضافة إلى ذلك يتوقع أن

تفيد المحكمة الجنائية الدولية من التجربة التي شهدتها بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن تهتدي بالسوابق القضائية للدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وقد تولت السيدة نغوم الإشراف على أداء الموظفين القانونيين التابعيين لقسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الاحتجاز ودائرة الاستئناف الخاضعة لإدارة الرئيس والقضاة الذين ترأسوا الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف والمسجل و/أو نائب المسجل.وعملت على تنسيق البحوث القانونية في إعداد عروض المسجل عملا بالقاعدة ٣٣ (ب) من قواعد الإثبات والقواعد الإجرائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقد استخدمت في قرارات الدائرة الابتدائية و/أو دائرة الاستئناف. بالإضافة إلى ذلك، درست وحللت الأحكام النهائية والأوامر والقرارات الصادرة عن الدائرة الابتدائية و/أو دائرة الاستئناف لتمكينها من تقديم المشورة بشان ما إذا كانت هناك توجيهات تسدى لقلم المحكمة ثم قامت بإحالة المراسلات إلى الأقسام المعنية أو الموظفين المعنيين الذين يتولون اتخاذ التدابير المطلوبة. وهي تؤمن سرية الوثائق المودعة في الملف وتشهد عليها من أجل الوصول إليها في إطار قاعدة بيانات TRIM.

(هـ) بالإضافة إلى ذلك تتمتع السيدة نغوم بخبرة إدارية قوامها تنسيق الأعمال التحضيرية لقسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الاحتجاز ودائرة الاستئناف في التقرير السنوي الذي يرفعه الرئيس إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.كما أنها أعدت وقدمت مقترحات ذات صلة بميزانية السنتين لقسم إدارة المحكمة وقسم محامى الدفاع وإدارة الاحتجاز وأعدت الأجوبة على أسئلة اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية. وكانت دوما ما تملأ نظام تقييم الأداء الإلكتروني في موعده حيثما تكون هي الموظفة الأولى أو الثانية المسؤولة عن إعداد هذا التقييم في قسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الاحتجاز. كما أنها أعدت ونسقت عملية التحضير للتعديلات والتنقيحات المدخلة على الصكوك القانونية للمحكمة. ثم إن تجربتها الإشرافية ومشاركتها بصورة مباشرة في إعداد وتنفيذ التثقيف القانوني الداخلي حين قامت بتنظيم حلقة عمل تعنى بمهارات التفاوض موجهة للموظفين العاملين في قسم محامى الدفاع وإدارة الاحتجاز في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك وبالتعاون مع جمعية قضاة الصلح والقضاة التابعين للكومنولث وبصفتها رئيسة للمحكمة العليا في غامبيا نظمت وقامت بدور الميسر وترأست أحيانا الحلقات الدراسية المكرسة للقضاة ولقضاة الصلح من بلدان الكومنولث.

(و) بالإضافة إلى ذلك، حصلت السيدة نغوم على شهادة الماجستير في الحقوق في مجال القانون الدولي ا لعام مع التخصص في القانون الجنائي الدولي من جامعة لايدن، بهولندا في عام ٢٠٠٥. وبناء على ذلك فقد اكتسبت كفاءة ومعرفة عميقة وخبرة كبيرة في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي التي لها مساس بالعمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة مثل القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون ذي الصلة بالعنف الموجه ضد المرأة والأطفال. وبوسع السيدة نغوم أن تنظم وتراقب البحوث المتصلة بقاعدة بيانات قانونية مثلما سبق لها أن فعلت ذلك أثناء البحوث التي أجرتها في إطار الأطروحة التي قدمتها لنيل شهادة الماجستير في الحقوق وفي إطار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بوصفها قاضية صلح و في الممارسة القانونية الحرة. وبفضل الذاكرة المؤسسية

عن الفترة التي عملت فيها بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فإن السيدة نغوم ستكون مكسباً للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢) ثم إن اهتمام السيدة نغوم ونشاطها الدائب المتصلين بمسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية انطلقا من تجربتها الشخصية وهي حديثة السن حينما كانت تعيش في خضم الفصل العنصري الذي كانت تعاني منه روديسيا، وهي زيمبابوي الآن. وشاركت، أيام كانت طالبة، مشاركة حثيثة في جمع التبرعات لفائدة ضحايا الحرب في بيافرا. وفي كهولتها كانت هي العضو المؤسس للرابطة الدولية لأخوات المحبة في بانجول وهي تنتسب للرابطة الدولية لأخوات المحبة في بريطانيا العظمى وآيرلندا من أجل توفير التعليم والخدمات والنصح للمستضعفين عموما وللنسوة والأطفال خصوصا. وقامت بتنظيم التدريب وغيره من الأنشطة لفائدة النسوة وتلامذة المدارس فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفل. بالإضافة إلى ذلك، وبوصفها عضوا مؤسسا لجمعية التمويل النسائية في غامبيا المنتسبة للمنظمة النسائية العالمية المعنية بالشئون المصرفية أسهمت في تقديم الأموال الاحتياطية والقروض المقدمة لصاحبات المشاريع اللائي لا يقدرن على توفير الاحتياطي للحصول على قروض مصرفية تمكنهن من ضمان الازدهار لأسرهم. ونظمت السيدة نغوم وشاركت في حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج إذاعية وتلفزيونية للمناداة بالإدارة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان للجميع خاصة حقوق الإنسان للمرأة والطفل وناقشت قضايا مختلفة بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المرأة والاتجار بالمخدرات والإدمان عليها وحالات حمل المراهقات والتعليم للجميع وخاصة للشابات.

(٣) وبفضل تجربتها الثرية في المجال القانوني والقضائي تتوفر في السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ (ب) '١' والفقرة ٣ (ب) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي كما هو مذكور في سيرتها الذاتية. لهذا تعتبر السيدة نغوم مؤهلة لإدراج اسمها على القائمتين ألف وباء. بيد أنها سميت بوصفها مرشحة غامبيا لشغل منصب من المناصب الشاغرة لقضاة المحكمة الجنائية الدولية بإدراج اسمها في القائمة باء وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(٤) إن اللغة الأم للسيدة نغوم هي الشونة وهي تتكلم الولوف أيضا. وطبقا للفقرة ٣ (ج) من المادة ٣٦ تحسن السيدة نغوم معرفة اللغة الإنكليزية كتابة ونطقا وهي اللغة التي استخدمتها طيلة سنوات تدريسها وأثناء السنوات التسع والعشرين من العمل. بالإضافة إلى ذلك لها إلمام مفيد باللغة الفرنسية وقد اجتازت الامتحان التحريري والشفوي في اللغة الفرنسية بمستوى كمبردج o level عام ١٩٧٠ وواصلت دراستها للغة الفرنسية بالمحكمة الجنائية الدولية ولدى البعثة الفرنسية بغامبيا وأروشا في تترانيا. وقامت السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم وهي بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالإشراف على تحرير شتى الرسائل والوثائق المكتوبة باللغة الفرنسية لعرضها على نائب المسجل و/أو المسجل. وهي تنتظر الآن نتائج امتحان الكفاءة في اللغة الفرنسية بالأمم المتحدة الذي اجتازته في أيار/مايو ٢٠٠٨ ونتائج امتحان دبلوم اللغة الفرنسية المستوى المتوسط باء، وباء ٢ الذي اجتازته في مقر التحالف الفرنسي في أروشا، تترانيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

(٥) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (٣) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي هي الآتية:

(أ) إن السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في غامبيا ولها خبرة بوصفها موظفة مدنية دولية أي موظفة قانونية بالمحكمة الجنائية الدولية. ولذلك فإن ترشيحها تم مع المراعاة الواجبة للنظم القانونية السائدة في العالم وللتمثيل الجغرافي. والسيدة نغوم لها خلفية قضائية أساسها القانون العام وسيكون انتخابها بمثابة التمثيل المنصف.

(ب) السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مواطنة زيمبابوية مرشحة بوصفها من رعايا غامبيا بحكم الزواج والإقامة ومركزها الدبلوماسي. وغامبيا عضو في مجموعة الدول الأفريقية.

(ج) السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم أنثى.

***